تفسير إرتفاع أسعار الدواء في فلسطين

فريق البحث

محمد جبر يزن المحتسب

إشراف

د. بلال الفلاح

كلية العلوم الإدارية ونظم المعلومات

جامعة بوليتكنك فلسطين

آيار 2016

جدول المحتويات

المحتوى **رقم الصفحة**

جدول المحتويات I

الملخص 1

المقدمة 2

أهداف البحث 3

المنهجية 3

محددات البحث 4

التحليل 4

التوصيات 12

المراجع 13

الجداول 14

الملخص

تم في هذا البحث تفسير أسباب إرتفاع أسعار الأدوية في فلسطين حيث تم البحث من خلال الإستفسار عن الأسعار والبحث في الصيدليات وفي موقع وزارة الصحة الفلسطينية الإلكتروني ومواقع وزارة الصحة الإسرائيلة والأردنية الإلكترونية الخاصة بتسعير الدواء وإستكشاف القوانين والتعليمات وفحص الوثائق ذات العلاقة التي يتبعها المسؤولين لتسعير الأدوية في فلسطين والدول المجاورة، إعتمد البحث على مقارنة أسعار الدواء بين إسرائيل والأردن والدول التي تتخذها تعليمات وزارة الصحة مرجعية لها في التسعير وتتمثل في بريطانيا، بلجيكا، ايطاليا، الأردن، والسعودية، كما وتمت مراجعة وفحص المشاكل التي تتعلق بتلك التعليمات.

وتبين من خلال البحث إلى أن إرتفاع أسعار الأدوية بسبب عدم تطبيق التعليمات التي تقرها وزارة الصحة الفلسطينية وعدم إلتزام لجنة التسعير الدوائية بها إلا إذا أصدر الوزير قراراً ينص على تخفيض أسعار أدوية محددة، وعدم تسجيل المكملات الغذائية في تعليمات وأسس التسعير والإحتكار ووجود تعاقدات بالباطن بين الأطباء وشركات ومستودعات الأدوية

يوصي فريق البحث المسؤولين بضرورة الإلتزام بتعليمات التسعير والتعديل عليها، والعمل على تفعيل نظام كتابة الوصفات الطبية بالإسم العملي وليس الإسم التجاري ومتابعة التغيرات في أسعار الأدوية والعمل على تعديلها لحظة بلحظةن والحد من سياسات الإحتكار.

المقدمة

"التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه وهو أحد الحقوق الأساسية للإنسان"[1].

لعل أحد أكبر مخاوفنا من إصابة أحدنا أو أحد أفراد أسرتنا بالأمراض هي عدم القدرة على تأمين العلاج، فارتفاع تكلفته يعد أحد أهم الأسباب في عدم تلقي المواطنين للعلاج الصحيح الذي يؤدي إلى الشفاء التام، خصوصاً المواطنين الذين يعانون من الأمراض المستعصية والتي تحتاج الى جلسات علاج ومتابعة صحية متكررة، لذلك تقوم الحكومات بعمل تأمين صحي يمنح المواطنين مزايا لتلقي العلاج المناسب فقد عمِل التأمين على تقليل نفقات العلاج والأدوية وإزاحة الشعور بالعجز عن سداد التكاليف عن كاهل المريض.

في فلسطين يُقسم التأمين إلى عدة أنواع ومنها التأمين الصحي الإجباري الحكومي الذي تفرضه الحكومة على موظفيها؛ فموظفي القطاع العام يحصلون على تأمين يغطي تكاليف العلاج والدواء إلا أنه لا يغطي تكاليف كل الأدوية اللازمة للمريض بالتالي يحمل المواطن الحاصل على تأمين عبء عندما لا يتوفر نوع الدواء الذي يريده، أما النوع الآخر فهو التأمين الصحي الخاص والذي تعطيه بعض الشركات في القطاع الخاص لموظفيها ليغطي تكاليف العلاج اللازمة للعامل داخل وخارج العمل.

يعاني قطاع الأدوية في فلسطين من ارتفاع ملحوظ في الأسعار وذلك مقارنة بالمستوى المعيشي للمواطنين وكذلك بالمقارنة بالدول المجاورة كإسرائيل والأردن والتي يزيد بعض أسعار الأدوية في فلسطين عن تلك الدول بنسب مختلفة، مما دفع بعض الناس للتوجه لشراء مستلزماتهم من الأدوية من تلك الدول وذلك بسبب غلاء أسعار الأدوية محلياً والذي خلق أيضاً سوقاً سوداء، بحيث يقوم بعض الأشخاص بتهريب هذه الأدوية وخصوصاً من الأسواق والمستودعات الإسرائيلية، وقد جاء قرار جمعية الصحة العالمية ((33-58))[1] ، والذي صدر عام 2005 ليؤكد أن كل شخص ينبغي أن يكون قادراً على الحصول على الخدمات الصحية، وألا يتعرض لمصاعب مالية جراء ذلك، وللأسف لا يزال العالم بعيد جداً عن تحقيق هذين الجزئين.

تشير البيانات التي تتعلق بالقطاع الخاص إلى أن معظم العاملين في الضفة الغربية لا يحصلون على تأمين صحي إجباري، حيث تبلغ نسبتهم 88% وهو القطاع الذي يشكل أكبر نسبة من العاملين في الضفة الغربية حيث تتركز النسبة الأكبر من الذين لا يملكون تأمين صحي في الفئة التي تعاني من تدني في الأجور، وقد بلغت نسبة الحاصلين على تأمين صحي 3% للعاملين الذين يتقاضون أقل من 57.7 شيقل يومياً ويشكلون 25% من مجموع العاملين في القطاع الخاص وهي شريحة الفقراء[1]، إذ أن تلقي العلاج الطبي والحصول على المستحضرات الطبية اللازمة للعلاج يشكل عائقاً كبيراً أمام هذه الفئة، وذلك بسبب تدني معدل الأجور لديهم وعدم وجود قانون يُلزم صاحب العمل بتأمين العاملين لديه خارج

[1] الطبقة العاملة / وهي أفقر طبقات المجتمع فحسب بيانات الربع الثاني للعام 2015 التي تم استخدامها فيشكلون أقل 25 (first percentile) %من العاملين الذين يعملون في القطاع الخاص من حيث الأجور والتي تمثل العمال والكادحين في المجتمع.

منطقة العمل، أما الفئة الثانية والتي تعتبر من الشريحة الوسطى[2] في المجتمع فقد بلغت نسبة الحاصلين على تأمين صحي من العاملين في القطاع الخاص والذين يتقاضون أجوراً من 58 إلى 77 شيقل في اليوم 10% ويشكلون النسبة الثانية والتي تبلغ 25% من العاملين بالقطاع الخاص، أما الشريحة الثالثة فهم العاملين الذين يترواح معدل أجورهم ما بين 78 إلى 99 شيقل فقد بلغت نسبة الحاصلين على تأمين صحي منهم 20%؛ [2]. لكن الشريحة الأكثر معاناة هم الذين يعانون من البطالة فعدم وجود قانون يراعي ظروف المواطنين بتأمينهم صحياً في حال عدم توفر وظيفة تؤمن لهم إحتياجات حياتهم، حيث بلغت نسبة العاطلين عن العمل في الربع الثاني من العام 2015 15.4% بالضفة الغربية.

تمتاز الكثير من أصناف الأدوية في فلسطين بأن أسعارها أعلى من أقرب دولة مجاورة (إسرائيل) مع أن الفرق في معدل الأجور بين فلسطين وإسرائيل عالي جدا لصالح المواطن الإسرائيلي والذي بلغ في العام 2015 ما يقارب 9000 شيقل أما في فلسطين فبلغ معدل الأجول للمواطنين الفلسطينيين 2000 شيقل فقط وهذا يشير إلى التفاوت الكبير بين الجانبين. [3]

تصنف أنواع الأدوية في فلسطين ومختلف أنحاء العالم إلى عدة أنواع وهي الأدوية المبتكرة (أصيلة)، جنيسة، محلية وأجنبية والأدوية التي تحتوي على أكثر من مادة فعالة والأدوية التي لها تراكيز وأحجام مختلفة والأدوية التي لها خاصية علاجية مميزة [4]. حيث أن الأدوية المبتكرة هي الأدوية التي تكون نتيجة لعملية البحث والتطوير والتي يحمل مصنعها أو مالكها وثيقة براءة اختراع سارية المفعول، أما الأدوية الجنيسة فتعرف على أنها الأدوية التي يتم انتاجها من عدة شركات محلية او عالمية وتسوق بالاسم العلمي او الاسم التجاري الخاص بتلك الشركات وتحتوي على نفس المادة الفعالة في المستحضر المبتكر وتتكافأ صيدلانياً وحيوياً معه؛ أما من حيث بلد الإنتاج فتقسم إلى الأدوية المحلية التي تنتج باسم المصنع المحلي والتي تحمل شهادة منشأ فلسطيني، و الأدوية المستوردة كل الأدوية التي تحمل شهادة منشأ أجنبي.

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى الكشف عن أسباب إرتفاع بعض أسعار الأدوية مقارنة بالدول المجاورة (إسرائيل والأردن)، أو الدول المرجعية (بريطانيا، بلجيكا، ايطاليا، الاردن، والسعودية) التي تتخذها وزارة الصحة في تعليماتها، كما ويهدف إلى الكشف عن أسباب عدم تطبيق التعليمات التي تصدرها وزارة الصحة، ويهدف أيضاً الى تقديم توصيات لتخفيض أسعار الأدوية مراعاة للمواطنين الذين يحصلون على أجور متدنية.

[2] الطبقة المتوسطة / وهي طبقة تمتلك كم محدود من الاموال تمكنها من أن يقع افرادها بين مستويات معتدله من التعليم والخدمات الصحية والثقافية فحسب بيانات الربع الثاني للعام 2015 التي تم استخدامها فيشكلون 25 (second percentile) %من العاملين الذين يعملون في القطاع الخاص من حيث الأجور

المنهجية

للمقارنة بين أسعار الأدوية في فلسطين والدول المجاورة والتي قام فريق البحث بالإستفسار عن بعض أسعارها والبحث في الصيدليات وفي موقع وزارة الصحة الفلسطينية الإلكتروني ومواقع وزارة الصحة الإسرائيلة والأردنية الإلكترونية الخاصة بتسعير الدواء، إعتمد هذا البحث في دراسته على إستكشاف القوانين والتعليمات وفحص الوثائق ذات العلاقة التي يتبعها المسؤولين لتسعير الأدوية في فلسطين والدول المجاورة (إسرائيل والأردن).

كما إعتمد هذا البحث على التحقيق والإستقصاء مع أصحاب القرار والذين هم أعضاء في لجنة التسعيرة الدوائية، فقد تم مقابلة ممثلين عن وزارة الصحة (الإدارة العامة للصيدلة)، وممثل عن نقابة الصيادلة، وبعض من العاملين في مستودعات الأدوية وأصحاب بعض تلك المستودعات، كما وقمنا بإستطلاع العديد من أسعار بعض الأدوية في الدولة المجاورة والمرجعية التي تتخذها الوزارة في تعليماتها لإستكشاف الفروقات في الأسعار مع هذه الدول.

محددات البحث

واجه فريق البحث عدة صعوبات في الحصول على معلومات هامة تخص البحث وتعمل على إثبات الدلائل والبراهين التي يهدف البحث إلى كشفها وهذه الصعوبات تمثلت بما يلي:

1- رفض وزارة الصحة ممثلة بالإدارة العامة للصيدلة ووزير الصحة الدكتور جواد عواد بتزويد فريق البحث بالبيانات الخاصة بأسعار بعض الأدوية لعدة سنوات ماضية لذلك تم الإعتماد على مقارنة عينة من أسعار الأدوية حسب متطلبات البحث.
2- رفض وزارة الصحة الإسرائيلية التجاوب مع فريق البحث.
3- صعوبة الحصول على المعلومات بشكل واضح من أصحاب القرار الذين تمت مقابلتهم.
4- عدم وجود دراسات سابقة تتعلق بموضوع البحث.

التحليل

أسباب ارتفاع أسعار الأدوية

1. عدم إلتزام لجنة التسعيرة الدوائية بأسس التسعير الخاصة بوزارة الصحة

إن غياب القوانين ومتابعتها بسبب عدم فعالية المجلس التشريعي يجعل المجتمع الفلسطيني يتحمل كل الأعباء التي تنعكس بشكل سلبي على جميع القطاعات ومنها قطاع الأدوية الذي لا يوجد قانون خاص به إنما يتم إصدار تعليمات

من قبل الوزير والتي لا تراعي إنخفاض مستوى الدخل للمواطنين، وتلك التعليمات لا تلتزم بها لجنة التسعيرة الدوائية إلا إذا صدر قرار من الوزير ينص على تخفيض أسعار بعض الأدوية.

تقوم اللجان المسؤولة عن قطاع الأدوية بمتابعة كل الأمور التي تخص الأدوية من تسجيلها في قوائم الأدوية الخاصة بوزارة الصحة، وفحص جودتها في مختبرات متخصصة سواء كانت تابعة للحكومة أو خاصة، أيضاً يتم الإشراف على تسعير كل الأدوية من خلال لجنة التسعيرة الدوائية ومتابعة التغيرات التي تطرأ على أسعارها، حيث تتكون هذه اللجنة من وزارة الصحة ممثلة بالوزير وأعضاء من دائرة السياسة الدوائية ودائرة وحدة التوريدات (المشتريات) ودائرة التسجيل واتحاد الموردين واتحاد الصناعات الوطنية ونقابة الصيادلة ومندوب عن وزارة الإقتصاد الوطنية متمثلة بدائرة حماية المستهلك.

نظراً لعدم توفر البيانات المطلوبة عن كيفية إحتساب أسعار الدواء في الأردن وإسرائيل قام فريق البحث بمقارنة المعادلات الخاصة بالتسعير في فلسطين مع مثيلاتها في لبنان ووجد أن هناك فرق جراء تلك المقارنة تتمثل في هامش ربح المستورد كما يوضح الجدولان أدناه

طريقة إحتساب أسعار الأدوية في فلسطين [4]

	نوع الرسوم	**طريقة الشحن**	**البيان**	**نوع الدواء**	**فئة سعر سعر الدواء بالشيقل**	**الزيادة على سعر باب المصنع المدرج للأدوية**	**السعر التراكمي FOB**	**السعر التراكمي CIF**
	السعر من بلد المنشا						**100%**	**100%**
1	رسوم التخليص وأجور النقل الداخلي ورسوم بنك	CIF & FOB	للحصول على الدواء واصل للمستودع في وذلك لتغطية فلسطين تذبذبات العملة الأجنبية، إعادة المنتهيات والتوالف	**مستورد**		**3.5%**		
	رسوم التأمين	FOB		**مستورد**		**1%**		
	تكاليف الشحن الخارجي	FOB		**مستورد**		**4%**		

	بدل نفقات استيراد	CIF & FOB		**مستورد**		**5%**		
						113.5%	**108.5%**	
2	النفقات الادارية للمستودع	CIF & FOB	برق وبريد وهاتف تصـــــديق معـاملات رسمية ثمن لواصق خاصة للمستحضرات ومصاريف قرطاسية ومتفرقات مصاريف المبيعات ونقل والمحاسبة وخصم الكاش (2%) وإيجارات ورواتب معدومة وديون	**مستورد**		**6%**		
	أرباح مستودع الادوية	CIF & FOB	هامش الربح للوكيل المستورد والموزع (المستودعات العامة)	**مستورد**		**20%**		
	أرباح الصيدلية ونفقاتها الادارية	CIF & FOB	هامش الربح للصيدلية رواتـب مســـاعـدي الصيادلة بدل ادويـة تـالفة اجرة الـمـكـان وخـدمـات اخرى	**محلي ومستورد**	**0-50** **51-200** **201-400** **>401**	**30%** **25%** **20%** **10%**		
							169.5% **164.5%** **159.5%** **149.5%**	**164.5%** **159.5%** **154.5%** **144.5%**

طريقة إحتساب أسعار الأدوية في لبنان[5]

السعر $	نسبة مصاريف الشحن والتأمين	هامش ربح المستورد	هامش ربح الصيدلي	السعر التراكمي
0-10	7%	10%	30%	147%
10-50	5%	10%	30%	145%
50-100	4%	9%	27%	140%
100-300	3%	8%	24%	135%

1.1. عدم الإلتزام بآلية حساب سعر الأدوية المستوردة وتتمثل بالتالي :

البند الأول من المادة الثالثة من تعليمات التسعير الدوائية ينص على "يحدد سعر الدواء الجنيس والذي له مثيل مسجل في فلسطين بسعر يقل بنسبة (30%) كحد أدنى عن السعر الحالي للدواء الأصيل أو سعر الدواء الأصيل عند إعادة تسعيره أيهما أقل على ان تتم عملية إعادة التسعير للدواء الأصيل في فترة تقل عن شهر واحد من تاريخ تغير سعره".

وجد فريق البحث أن هناك مخالفة لهذا البند من المادة المذكورة أعلاه، حيث أن الدواء المبتكر (الأصيل) Augmentin يباع بسعر 23 شيقل في السوق الفلسطيني أما الدواء الجنيس له وهو Moclav فيباع بسعر 35 شيقل، وبذلك نجد أن سعر الدواء الجنيس أعلى من سعر الدواء المبتكر بنسبة 52% والذي يجب أن يكون سعره أقل ب30%من سعر الدواء المبتكر في السوق الفلسطيني.

البند الثاني من المادة الثالثة من تعليمات التسعير الدوائية ينص على "يحدد سعر الدواء الجنيس والذي ليس له مثيل مسجل في فلسطين بسعر يقل بنسبة (30%) كحد أدنى عن وسيط السعر الناتج من أسعار بيع الدواء للجمهور في كل دولة من الدول التالية (بريطانيا، بلجيكا، ايطاليا، الأردن، والسعودية) محسوباً من تطبيق البند الثاني من المادة الثانية من هذه التعليمات".

ومن الأمثلة على مخالفة الإدارة العامة للصيدلة للبند المذكور دواء Rennie والذي يبلغ سعره في فلسطين 41 شيقل أما في الأردن سعره يصل إلى 13 شيقل وفي بريطانيا وإيطاليا فيبلغ سعره 37 شيقل وفي السعودية فسعره يبلغ 9 شيقل، نستنتج من ذلك أن الأسعار في تلك الدول التي تعتمدها التعليمات أقل من الأسعار الموجودة في فلسطين.

2.1. عدم الإلتزام بآلية حساب سعر الأدوية المحلية :

البند الأول من المادة السادسة من تعليمات التسعير الدوائية حيث تنص على أن "يحدد سعر الدواء الجنيس والذي له مثيل مسجل في فلسطين بسعر يقل بنسبة (30%) كحد أدنى عن السعر الحالي للدواء الأصيل أو سعر الدواء الأصيل عند إعادة تسعيره أيهما أقل على أن تتم عملية إعادة التسعير للدواء الأصيل في فترة تقل عن شهر واحد من تاريخ تغير سعره".

يتحمل مريض الضغط أعباء كبيرة في فلسطين على مدار عدة سنوات فأسعار الأدوية المحلية التي تختص بضغط الدم مرتفعة جداً مقارنة بأسعارها في الدول الأخرى فدواء Amicor 5 المحلي الذي تنتجه شركة بيرزيت والذي يحتوي على 30 حبة يبلغ سعره 30 شيقل والدواء المحلي المقابل له Vascopin والذي تنتجه شركة القدس للمستحضرات الطبية ويحتوي على 30 حبة فيبلغ سعره 15شيقل، أما الدواء الأجنبي الذي له نفس المادة الفعالة والتركيبة الكيميائية Norvasc ويحتوي على 20 حبة فيباع بسعر 8 شيقل، ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الدواء المحلي الذي تصنعه شركة بيت جالا للأدوية Denacine 300 Caps والذي يبلغ سعره 42 شيقل مقارنة بالدواء الاجنبي الأصيل الذي يحتوي على نفس التركيبة والمادة الفعالة Dalacin C 300 الذي كان سعره قبل ستة أشهر 38 شيقل أما اليوم فسعره وصل بعد التخفيض إلى 33 شيقل دون أن يتم تغيير سعر الدواء المحلي الجنيس له.

كما ويتحمل المواطن عدم التزام وزارة الصحة والإدارة العامة للصيدلة في تغيير الأسعار بشكل دوري وذلك لأن الوزارة لا تستجيب للهبوط في أسعار الأدوية العالمية بشكل سريع إنما إجراءات خفض الأسعار تأخذ وقتاً طويلاً ومن الأمثلة على ذلك بعض أدوية الأطفال التي تتعلق بنفس البند من المادة السادسة، فالدواء الأجنبي Azenil susp 22.5 ml يتم بيعه بسعر 36 شيقل أما الدواء Zitrocin22.5ml susp الذي تصنعه شركة القدس للمستحضرات الطبية فيباع بنفس سعر الدواء الأجنبي.

أما فيما يتعلق بالموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة العامة للصيدلة فعند الدخول للموقع نجد أن الموقع قد وضع خاصية جديدة وهو آخر تعديل لأسعار الأدوية إلا أن هذه الخاصية تواجه عدة مشاكل بأن بعض الأسعار التي يتم وضعها تحت لائحة "آخر تعديل" لم يتم التعديل عليها أساساً وبقيت أسعارها كما هي بالسابق ومن الأمثلة على ذلك دواء Moclav و Denacine.

3.1. خلل تسعير العملات

البند الأول من المادة الثامنة من تعليمات التسعير الدوائية والذي ينص على أنه "يتم اعتماد أسعار صرف العملات الأجنبية لمدة عام بموجب جدول يصدره الوزير خلال الأسبوع الأول من شهر تموز من كل عام، بناءً على معدل أسعار صرف العملات خلال شهر حزيران من نفس العام وفقاً لنشرة أسعار صرف العملات الأجنبية المعتمدة من سلطة النقد".

البند الثالث من المادة الثامنة من تعليمات التسعير الدوائية والذي ينص على " تصدر الوزارة قوائم بأسعار بيع الأدوية خلال اسبوع من تاريخ إصدار الوزير جدول أسعار صرف العملات الأجنبية".

بالرجوع إلى البند الأول من المادة الثامنة تقوم الوزارة بالتعديل على أسعار الأدوية في شهر شباط بناءً على أسعار صرف العملات التي تم تحديدها في شهر تموز، على عكس البند الثالث من نفس المادة والذي يلزم الوزارة بطرح قوائم أسعار الأدوية خلال أسبوع من تحديد أسعار صرف العملات بحيث أنه في الفترة المذكورة من الممكن حصول تغيرات في أسعار الصرف، أما في إسرائيل فتتم عملية تقييم للأسعار بشكل عام ومقارنتها مع الأسعار بالدول الأوروبية بطرق محوسبة وإلكترونية كل ستة أشهر.

4.1. مشاكل في الأحكام العامة

المادة العاشرة من تعليمات التسعير الدوائية تنص على أنه " عند تخفيض سعر البيع للجمهور للمستحضر الأصيل سواء كان مسجلا او غير مسجل في فلسطين، فإنه يتم تخفيض سعر البيع للجمهور لجميع المستحضرات الجنيسة المسجلة ما عدا التخفيض الناتج عن التغيير في أسعار صرف العملات ويتم إبلاغ وزارة الصحة رسميا بتغير سعر الدواء في بلد المنشأ أو في دول بريطانيا، بلجيكا، ايطاليا، الاردن، والسعودية خلال شهر من تاريخ تغير سعر الدواء وفقاً لما تقرره هذه التعليمات".

يباع الدواء الأصيل Augmentin بسعر 32 شيقل أما الدواء الجنيس المحلي Ogmin الذي تصنعه شركة بيرزيت للأدوية يباع بسعر 30 شيقل والذي كان سعره يبلغ 45 شيقل وبقي أغلى من الدواء الأصيل لفترة طويلة وصلت لأكثر من عام أما الدواء الجنيس الآخر الذي تصنعه شركة القدس للمستحضرات الطبية والذي له نفس التركيبة الكيميائية ونفس الكمية Clamoxin فيباع بسعر 45 شيقل.

ومن الأمثلة الأخرى على ذلك الدواء الأصيل Voltaren Retard 100 والذي كان يباع بسعر 14 شيقل ولكن تم تخفيض سعره إلى 12 شيقل بينما يباع الدواء الجنيس له Rufenal والذي تصنعه شركة بيرزيت للأدوية ويحتوي على نفس الكمية والتركيبة الكيميائية بسعر 15 شيقل.

تنص المادة السابعة عشر من تعليمات التسعير الدوائية على أنه " في كل الاحوال يجب ان لا يزيد سعر أي دواء للجمهور والذي يحمل نفس العلامة التجارية في فلسطين و أقرب دولة مجاورة عن سعره في أقرب دولة مجاورة ".

بالرجوع إلى المادة السابعة عشر فهناك الكثير من الأمثلة على مخالفة الإدارة العامة للصيدلة لتسعير الأدوية ومن تلك الأمثلة دواء Cymbalta 60 الذي يختص بأمراض الأعصاب وتستورده شركة التوريدات للمستحضرات الطبية فقد وصل سعره في فلسطين إلى 234 شيقل أما في إسرائيل فيبلغ سعره 136 شيقل فقط أي أن هناك فرق 98 شيقل.

كما ويبلغ سعر دواء Telfast 180 mg tab في فلسطين 32 شيقل أما في اسرائيل 26 شيقل فقط، ومن الفروقات الكبيرة أيضاً دواء Zoladex 3.6mg والذي يتم بيعه في فلسطين من قبل شركة Omnipal بسعر 660 شيقل أما في إسرائيل 606 شيقل أي أن الفرق في السعر وصل الى 54 شيقل بين فلسطين وأقرب دولة مجاورة (إسرائيل).

المادة التاسعة عشرمن تعليمات التسعير الدوائية والتي تنص على أنه " يتم إعادة النظر بهذه التعليمات كل سنة من تاريخ إقرارها أو بناءً على طلب رئيس اللجنة الفنية الدوائية".

بالرجوع إلى المادة التاسعة عشر نجد أن الوزارة لا تطبق هذه المادة وذلك لأن التعليمات الصادرة لم يتم التعديل عليها منذ العام 2009 رغم حاجة هذه التعليمات لتعديلات في بعض بنودها وموادها.

1. عدم تسجيل المكملات الغذائية في تعليمات وأسس التسعير

المكملات الغذائية والتي يقوم أصحاب المستودعات في فلسطين باستيرادها وإطلاق اسم خاص به عليها ليتم بعدها بيعها بأسعار متفاوتة بين المستودعات المحلية وبأسعار مرتفعة مقارنة بالأسعار العالمية والدول المجاورة.

المكملات الغذائية: هي مستحضرات هدفها تكملة النظام الغذائي بمواد غنية مثل الفيتامين والمعادن والألياف والأحماض الدهنية والأحماض الامينية والتي قد تكون مفقودة في النظام الغذائي للشخص أو قد تكون لا تستهلك بكميات كافية.

أصدر وزير الصحة الفلسطيني الدكتور جواد عواد عام 2013 قراراً بسحب المكملات الغذائية والأدوية غير المسجلة في قوائم الوزارة من الصيدليات وبناءً على هذا القرار تم مصادرة العديدة من الأدوية والمكملات الغذائية من الصيدليات لإتمام إجراءات تسجيلها وإعادة نشرها في الأسواق، إلا أن المكملات الغذائية لا تخضع لتعليمات وقوانين وزارة الصحة لكن الوزارة تعاملها معاملة الدواء من ناحية تسجيلها، لكنها لا تقوم بإدراج أسماء المكملات الغذائية وأسعارها في قوائمها على الموقع الإلكتروني الخاص بها، كما أن وزارة الصحة تُخضع الصيدلي لبيع المكملات الغذائية بسعر محدد وهو السعر الذي تضعه الشركة الخاصة دون وجود تعليمات تنص على ذلك من قبل الوزارة، ودون وجود سياسة تسعير خاصة بالمكملات الغذائية مما يؤدي إلى بيعها بأسعار باهظة جدا في الصيدليات عند مقارنة أسعار تلك المكملات بأسعارها في الدول الأخرى.

ومن الامثلة على الفروقات في أسعار المكملات الغذائية "Cal-V-Dal" المستورد فلسطينيا حيث يبلغ سعر 60 حبة منه 47 شيقل و"Vitamix" فيبلغ سعر 60 حبة 28 شيقل، أما "Perrigo" الإسرائيلي فيبلغ سعر 60 حبة منه 17 شيقل، ويعود ذلك التفاوت بسبب عدم وجود تعليمات أو قوانين تتعلق بأسعار المكملات الغذائية.

3. الاحتكار

تقوم مستودعات الأدوية في فلسطين باستيراد الأدوية من الدول التي تكون مسجلة لدى إسرائيل والأدوية المسموح إدخالها، حيث تستورد بعض الشركات والمستودعات تلك الأدوية وتقوم بإطلاق اسماء جديدة خاصة بها فبعض الشركات تستورد أصناف محددة فقط تعتمد عليها في جلب الأرباح وهذه الأصناف يتم إحتكارها في السوق من تلك الشركات، حيث ان وزارة الصحة تسمح لأي شركة بأن تكون وكيلاً لشركات أدوية عالمية.

تعمل الشركات على استهداف دواء يختص بمرض معين بحيث تستغل عدم وجود منافسة لتتحكم في الأسعار دون الالتزام بتعليمات وزارة الصحة، فمن خصائص السوق التنافسي أن يكون هناك تغير في الأسعار ومنافسة لبيع المنتج، فهذا السوق يستفيد منه المستهلك النهائي بشكل كبير.

عند انخفاض سعر الدواء عالمياً لا تقوم بعض الشركات بتخفيض أسعار أدويتها بل تتبع سياسة العلاوة (bonus) التي من خلالها يتم منح الصيدلي عبوات دواء إضافية دون زيادة أو نقصان في السعر فتزيد من أرباح الصيدلي ويبقى سعر الدواء على المواطن كما هو أو قيامهم بتقليل العلاوة (bonus) عند إرتفاع الأسعار عالمياً.

4. التعاقد الباطني مع الأطباء

تتعاقد الشركات والمستودعات الفلسطينية التي تتسورد الأدوية مع أطباء يقومون بتسويق منتجاتهم وترويجها مقابل حصولهم على بعض المنافع منهم مثل الحصول على أجهزة حاسوب أو رحلات خارجية أو معاشات، بحيث يقوم هؤلاء الأطباء بكتابة وصفاتهم الطبية بالأدوية التي تخص تلك الشركات والمستودعات، رغم أنها تكون باهظة الثمن عند مقارنتها بالأدوية المشابهة لها من حيث العلاج والتي تحتوي على نفس المادة الفعالة ونفس الجودة، وقد صرح مسؤولون في وزارة الصحة بعد عرض تلك المشكلة عليهم بأنها إحدى الأساليب التجارية التي من حق كل مستورد وتاجر القيام بها ولا يحاسب القانون على تلك التصرفات، أما أصحاب مستودعات الإستيراد وبعض مسؤولين التسويق فيها والذين رفضوا عن كشف هويتهم يقولون بأن هذه القضية تعطي الشركة ميزة تنافسية مع الشركات الأخرى، على الرغم من أن هذا التصرف يعد غير أخلاقي ولا يراعي الوضع الإقتصادي ومحدودية الدخل للمواطن الفلسطيني.

التوصيات

بناءً على التحليل الذي قام به فريق البحث ودراسة التعليمات الخاصة بوزارة الصحة والوضع العام للأسعار في قطاع الأدوية فإننا نوصي بما يلي:

1- يجب على وزارة الصحة الفلسطينية أن تلتزم هي أولاً بتعليماتها وتُلزم الإدارة العامة للصيدلية في التعليمات الخاصة بأسعار الأدوية، حتى يلتزم المستوردين والمصنعين بتلك التعليمات.
2- أن تقوم وزارة الصحة الفلسطينية بفرض نظام جديد على كتابة الوصفات الطبية التي يجب أن تعتمد على الإسم العلمي للدواء وليس الإسم التجاري.
3- إستخدام التكنولوجيا ووضع برامج خاصة في جميع الصيدليات بتسعير الدواء إلكترونياً دون اللجوء لوضع طوابع على عبوات الأدوية.
4- خلق سوق تنافسي والحد من الإحتكار الذي يضر مصلحة المواطن
5- إدخال المكملات الغذائية ضمن التعليمات الخاصة بوزارة الصحة الفلسطينية والتي يتم معاملتها كالأدوية بحيث يتم وضعها تحت سياسة التسعير التي تتبعها الإدارة العامة للصيدلة في تسعير الأدوية وإدراجها في الموقع الإلكتروني.
6- فرض عقوبات رادعة على الأطباء والشركات الذين يتعاقدون معاً من تحت الباطن.
7- تحديث نظام التعليمات الخاص بتسعير الأدوية ووضع قوانين تراعي الظروف الإقتصادية الخاصة بالمواطنين.

المراجع

1. منظمة الصحة العالمية. 2016. http://www.who.int/mediacentre/factsheets/fs323/ar /.
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. الربع الثاني 2015
3. الإقتصادي. 2015. http://www.aliqtisadi.ps/ar_page.php?id=382fe0y3682272Y382fe0.
4. تعليمات تسعير الأدوية. 2009, وزارة الصحة الفلسطينية.
5. دليل إجراءات تسعير الأدوية في لبنان. 2014, وزارة الصحة اللبنانية.

الفروقات في بعض أسعار الأدوية بين فلسطين وإسرائيل

اسم الدواء	السعر في اسرائيل	السعر في فلسطين
BI-TRAJENTA 5MG 30TAB	231	260
GSK-FLIXONASE NASULE 400MCG	47	91
Perrigo-TRANDATE 200 MG 50TAB	48	54
Perrigo-IMURAN 50MG TAB	105	120
MSD-SINGULAIR TAB 5MG 28'S	88	100
Aventis-TRENTAL 400 MG (100 TABS)	88	99
Meronem 500mg IV	47	512
Xeloda 500 mg 120 tabs	963	1155
Seroquel 100mg 30 tab	57	66
Nexium 40 mg 28 tabs	62	72
Budicort respules 1mg/ 2ml 20 unit	140	168
Atacand 16mg 28 tabs	37	43
Geodon 40mg 60 caps	281	282
MEROPENEM (SANDOZ) 1gm1VIAL	89	134
Sandimmun Neoral 100 mg/ml Sol.	657	782
Methergin 0.125 mg Tab.***	26	30
zaldiar 20 tab	20	37
tavanic 5 tab	48	66
crestor 10mg	96	107
crestor 20mg	143	159
Seroquel 300mg 30 tab	129	142
gonal-F 900 IU amp	1497	1666
crinone 8% (15)	205	234